

السيد يسين

أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية

(القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩). ٢٧١ ص.

فيصل درّاج (*)

مفكر وناقد أدبي.

المجتمع العلمي، العلم الكبير، المجتمع الشبكي... مبرهننا عن مثابرة متجددة. ولعل هذه المثابرة هي التي تجعله يستشهد، بشكل ثابت، بأعمال كثير من المفكرين، بدءاً بالفرنسي ميشال فوكو، وصولاً إلى بيتر هاس، مروراً بكارل بولاني وشومبيتر وهابرماس؛ والكثير غيرهم. يدرس الباحث المصري الظواهر المختلفة في كونيتها، ويربطها مباشرة بالواقع العربي، مؤلفاً بين بعدين: إغناء القارئ بمعارف جديدة، والكشف عن المسافة التي تفصل المجتمع العربي عن المجتمعات المتعولمة.

- ١ -

عرض المؤلف أفكاره في اثنتين وخمسين مقالة، وزّعها على أقسام أربعة: مراجعة العولمة، الديمقراطية بين المجتمع الواقعي والفضاء المعلوماتي، أزمة السياسة في عصر العولمة، وسقوط الهيمنة العالمية.

يستأنف السيد يسين في كتابه الجديد **أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية**، دراسات سابقة أصدرها في أكثر من كتاب: **العالمية والعولمة، المعلوماتية وحضارة العولمة، الحوار الحضاري في عصر العولمة**. تأملت هذه الدراسات التحولات التي شهدها العالم، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، التي أعطاها المختصون تسميات متعددة: العولمة الجديدة، الليبرالية الجديدة، الرأسمالية المتوحشة، الرأسمالية المالية... وقرأت في هذه التحولات انتقالاً من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي، ومن المجتمعات اللاديمقراطية إلى مجتمعات تسير إلى الديمقراطية.

قارب السيد يسين قضايا العولمة، في وجوها السلبية والإيجابية معاً، معتمداً على نسق من المفاهيم المتداولة في كتب الاختصاص، مثل: المجتمع الافتراضي، الزحف الاستهلاكي، الفجوة الرقمية،

والعنوان الأكبر لهذه الأزمة هو سيادة أفكار الليبرالية الجديدة، التي حولها أنصارها إلى «سياسة عالمية ملزمة لكل الحكومات في العالم»، فرضت حرية السوق وتحرير التجارة والاقتصاد. أفضى ذلك إلى نتائج غير مأمونة العواقب، كان ذلك في المجال الاقتصادي، الذي قاد إلى «خصخصة القطاع العام وتخلي الدولة عن دورها الإنتاجي»؛ أو في الحقل السياسي، ذلك أن الدعوة إلى الديمقراطية اصطدمت بـ «تخلف الثقافة السياسية السائدة» في أكثر من مكان. ولهذا يسأل الباحث، معتمداً على عالم الاقتصاد الأمريكي داني رودريك: «هل ذهبت العولمة بعيداً في مجال تحديد أهدافها ووسائلها؟» (ص ٢١٨). أشار المؤلف، وهو يطرح هذا السؤال، إلى الظلم الفادح في توزيع الموارد الكونية، وعدم شرعية الأسواق المعولمة التي لا يستفيد منها إلا خمس سكان العالم، وتطرق إلى النزاعات الإقليمية والأخطار البيئية، وصولاً إلى «حق التدخل»، الذي يسمح للقوى العظمى بتهديد الدول الصغيرة.

أما الموضوع الثالث، الذي يحيل عليه المؤلف بشكل متواتر، فيتمثل بوضع المجتمع العربي في زمن العولمة، الذي لم يعيش، حتى اليوم، التجربة الديمقراطية، وبقي بعيداً عن «المجتمع العلمي»، ولم يدرك العلاقة العضوية بين البحث العلمي والأمن القومي. لذا يتعرض السيد يسين في مقالته «الخريطة المفاهيمية للمجتمع المدني العربي» (ص ١٧٢) إلى موضوع الدولة القومية، وإلى دور «التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً» في بناء المجتمع المدني، الذي يقوم على معايير الاعتراف المتبادل والإرادة السلمية للاختلافات

وعلى الرغم من تفاوت المقالات، ذات الشكل الصحفي، فهي مترابطة في ما بينها؛ ذلك أن موضوع العولمة قاسم مشترك بينها جميعاً. لذا يمكن توزيعها، وبشيء من القسر، على أربعة مواضيع: العولمة، أزمة العولمة، أزمة المجتمع العربي في علاقته بالعولمة، استبصار آفاق المجتمع الإنساني.

حول الموضوع الأول، يرى السيد يسين في العولمة عملية قوامها «سرعة تدفق السلع والخدمات والأموال والأفكار والبشر بين بلاد العالم بغير حدود ولا قيود»، وأنها عملية تاريخية لم تكن ممكنة من دون الإنجاز العلمي المتصاعد، الذي استبدل بالمجتمع الصناعي «مجتمع المعلومات العالمي»، وسمح بصعود ما يدعى بـ «المجتمع الشبكي»، الذي جمع بين «الحاسوبية»، بلغة المؤلف، والاتصالات. أفضت العولمة، كما يرى المؤلف، إلى ثورات سياسية وقيمية ومعرفية عبر عنها بالشكل التالي:

صغتُ نظرية لفهم العالم أطلقت عليها «الثورة الكونية»، وهي ثورة مثثة الأبعاد: ثورة سياسية شعاراتها الديمقراطية واحترام التعددية وحقوق الإنسان، وثورة قيمية أسسها الانتقال من القيم المادية إلى القيم مابعد المادية، وأخيراً ثورة معرفية مبناهها الانتقال من الحداثة إلى مابعد الحداثة» (ص ٦٤).

صدرت أزمة العولمة، وهو الموضوع الثاني، عن قصور المؤسسات السياسية العالمية صاحبة القرار عن الارتفاع إلى مستوى تحديات العولمة، التي فرضت على العالم تغيرات بنوية بالغة العمق، ذات أبعاد اقتصادية وتكنولوجية ومؤسسية وثقافية.

القطرية والمصلحة الإقليمية... إضافة إلى تأكيد النسبية الفكرية والتسامح الثقافي وتقليص دور الدولة، والتفاعل الخلاق بين الخصوصية والقيم الكونية...

- ٢ -

قدّم السيد يسين خطاباً مابعد حدثي، محتشداً بأفكار كثيرة، تتأمل ما يجري في العالم، وتقرأ قضايا الوطن العربي. غير أن هذا الجهد التربوي، الذي يتابع موضوع العولمة منذ سنوات طويلة، لا يمنع عن طرح بعض الأسئلة؛ أولها: هل تستطيع المقالة الصحفية، وهو الشكل الذي اعتمده المؤلف في كتابه، أن تستنفذ دلالة المواضيع الأساسية المطروحة؟ وهل تتكفل الإحالة المستمرة على آخر الإصدارات المختصة بتقديم صورة واضحة للقارئ عن مواضيع لم يألّفها كثيراً مثل: المجتمع الشبكي والفجوة الرقمية؟ يمس السؤال الثاني الصيغة المجردة والكثيفة واليقينية التي صاغ بها المؤلف بعض تعريفاته. فالقول إن العولمة تتضمن «سرعة تدفق البشر بين بلاد العالم بغير حدود ولا قيود» يحتاج، مهما كانت مقاصده، إلى تفسير أكثر وضوحاً، وإلا بقي شعاراً كُتُبياً، لا يقرّه الواقع ولا يقبل به. ينطبق هذا أيضاً على «نظريته» عن «الثورة الكونية» المثلثة الأبعاد، التي لا تفسر شيئاً، بسبب «البداية المفترضة» بين «الثورة المثلثة الأبعاد» وطابعها «الكوني»؛ ذلك أن الكثير من الشعوب، وبعد مرور عشرين عاماً على «النظام الدولي الجديد»، لم تغادر مواقعها «القديمة»، إن لم تتقهقر إلى الوراء. وما هو أيضاً شكل الانتقال من الحداثة إلى مابعد الحداثة في وطن عربي أخطأ الحداثة ومابعد

والأخذ بقيم التسامح والحوار، ويشدّد بشكل متواتر على حاجة المجتمع العربي إلى «سياسات علمية» في المجالات جميعاً. ولعل العلاقة العضوية بين الدولة القومية والمجتمع المدني، حيث لا وجود لهذا الأخير دون دولة قوية تشرف عليه، هي التي دعت السيد يسين إلى نقد شديد للنزوعات الطائفية والقبلية والعشائرية، التي تقوّض أسس المجتمع المدني والدولة القومية في آن. وقد أفرد من أجل هذا الغرض جملة مقالات: «الدولة القومية والحداثة السياسية، إحياء للقبلية أم تفكيك للدولة القومية، صعود وسقوط الأيديولوجيات السياسية...». ووصل في تساؤله إلى نتيجة تقول: «إن ظاهرة تفكك الدولة القومية، في العالم العربي، لا تعود إلى خطأ في المفهوم، بل إلى جملة من الممارسات السياسية الخاطئة»، التي أخذت بمفهوم الحزب السياسي ودمرته وقادت، تالياً، إلى تمزيق المجتمع إلى فئات ماقبل حداثية، مثل الطائفة والقبيلة؛ لأن مفهوم الدولة القومية لا ينفصل عن مفهوم الحداثة السياسية. وعلى هذا، فإن النهوض بالمجتمع العربي يستدعي سلطة سياسية حديثة تمارس الديمقراطية، وتدعو إلى ثورة قيمية، وتؤسس مستقبلها على سياسة علمية، تدرج العلم في الاقتصاد، وتوطّد العنصرين معاً أساساً للأمن القومي.

يمس الموضوع الأخير «المعالم الأساسية لحضارة العولمة»، التي أعطاها المؤلف الموصفات التالية: التوفيق بين الفردي والجماعي، والمصالحة بين العلمانية والدين، والمواءمة بين الديمقراطية وخصوصية التطبيق، والتوازن بين القطاع الخاص والقطاع العام، وبين المصلحة

«الصياغات الغائمة»، التي أخذ بها المؤلف وهو يعالج إمكانيات الديمقراطية في البلدان العربية، ودول الخليج بخاصة، متحدّثاً عن «خصوصيات» لم يقدّم بتحديداتها. وينطبق هذا، بشكل جزئي، على حواراه مع الرئيس القذافي حول موضوع «الدولة القومية»....

ملاحظة أخيرة أقرب إلى التساؤل، تمس بـ «الرؤية الاستراتيجية»، وهي من مفردات السيد يسين المفضلة، الذي يقول في نهاية كتابه: «ومن هنا يمكن القول إن بروز ثورة الاتصالات الكبرى يعد فرصة مواتية لنا في العالم العربي لتصحيح صورة الشخصية العربية والثقافة الإسلامية، من خلال حوار ثقافي متصل يقوم على عدة مبادئ أساسية»... (ص ٢٦٦). هل يعتقد الباحث المصري، فعلاً، أن تحسين صورة العربي المسلم مرتبط بـ «ثورة الاتصالات»، أو هو نسي قول جمال الدين الأفغاني، الذي رأى «أن صورة الإسلام من صورة المنتسبين إليه»، وهو أمر يتجاوز كثيراً الحديث عن «الثورة المعلوماتية»!! □

الحداثة؟ وما طبيعة هذا الانتقال إذا كان بعض المجتمعات العربية، وكما أشار السيد يسين، تنتقل من «الدولة القومية» إلى دولة القبيلة والطائفة؟ اعتقد المؤلف، في لحظة تفاؤل نظري، أن ما يجري في «مجتمع المعلومات العالمي» ينعكس تلقائياً على المجتمع العربي؛ وأن الثورة المعلوماتية ثورة إنسانية، تتقاسم فوائدها الشعوب جميعاً؛ ثم عاد وبسهولة موازية، فنقد العولمة وسياساتها المختلفة. ولهذا تعامل مع «حضارة العولمة» بمجازي الحلم والكابوس معاً، مفتوناً بالتقدم العلمي، حيناً، ورافضاً لاستعمالاته، حيناً آخر؛ ناسياً أن الثورة المعلوماتية «هي امتداد تاريخي - منطقي لجملة ثورات سبقتها، مثل الثورة العلمية والصناعية والعلمية - التقنية، أنجزها الغرب وتحكّم دائماً في استعمالاتها. ولعل انتباهه إلى هذه النقطة، بين حين وآخر، هو الذي دعاه إلى تأمل السلطة العربية، التي أخطأت زمني الحداثة وما بعد الحداثة معاً.

يمس السؤال اللاحق بعض